# الدول الهشة:

## السعي لبناء الصمود

IFAD
تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

© الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ جيف هيبر

يقطن نحو 30 في المائة من سكان العالم الفقراء في الدول الهشة. وعلى الرغم من تباين مقاييس الهشاشة، تفتقر هذه الدول عادة إلى بعض الأدوات الأساسية اللازمة لبناء الأمم، مثل التسيير الرشيد، والسياسات القوية، والعاملين المهرة، والبنية الأساسية والخدمات الوظيفية، والمواطنين المتعلمين، ووجود مجتمع مدني نشط، وقطاع خاص تنافسي. ويشكّل النزاع المدني والنزاع على الحدود واقعا متكررا بصورة دائمة. فيتعرض السكان الفقراء الذين يعيشون في المناطق الريفية في الدول الهشة للمخاطر بصفة خاصة بسبب نقص الوسائل المتاحة لهم للتواكب مع الظروف الناجمة عن الهشاشة.

وقد تتسم البلدن بالهشاشة في بعض الجوانب وليس في جوانب أخرى، كما أنها يمكنها أن تدخل وتخرج من مثل هذه الأوضاع. وفي هذه البيئة غير المستقرة، تفتقر المجتمعات والأسر إلى الصمود، مما يتركها معرضة بشكل بالغ للكوارث الطبيعية والبشرية. ويمثّل الحد من الفقر وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية تحديين بالغي الخطورة. وقد أبرز برنامج عمل أكرا ضرورة زيادة الدعم وضمان فعالية المعونة المقدمين في الدول الهشة.

ويقتضي العمل بفعالية في الدول الهشة اعتماد نهج طويل الأجل لكل سياق على حدة. ويعني ذلك بالنسبة للصندوق ما يلي:

- تصميم برامج تتسم بالمرونة والبساطة لبناء قدرات المجتمعات والحكومات
- زيادة التركيز على المرأة، والشعوب الأصلية، والجماعات المستضعفة مثل الأسر النازحة والجنود العائدين
- إيلاء مزيد من الاهتمام لتخفيف أثر الكوارث الطبيعية والنزاعات والتصدي لها
- تعزيز الصمود وحقوق حيازة الأراضي وإدارة الموارد الطبيعية
- مواءمة إجراءات التمويل المشترك بغية خفض تكاليف المعاملات
- بناء المعرفة القطرية المتعمقة، بوسائل من بينها المكاتب القطرية والإشراف المباشر على البرامج، للاسترشاد بها في تصميم البرامج وتنفيذها.

وتُظهر التجربة أن إرساء الشراكات وتبادل المعرفة يمثلان عنصرين حاسمين للعمل في الدول المعرضة للخطر. فعلى سبيل المثال، من شأن تعاون الصندوق مع الوكالات الأخرى أن يساعد على سد الفجوة بين أنشطة الإغاثة الطارئة والأنشطة الإنمائية، وذلك على الرغم من أن الصندوق ليس منظمة للإغاثة. ويتم تناول هذا الجانب في المبادئ التوجيهية الجديدة للإنعاش المبكر من الكوارث الصادرة عن الصندوق، نظرا لأن الدول التي تتعرض لانتكاسات كارثية على مسار التنمية يمكن أن تصبح "أفخاخا للفقر" ما لم يحدث انتقال سريع من برامج الإغاثة إلى برامج للإنعاش ذات أفق زمني أطول.

وعلى الرغم من التحديات التي تواجه الدول الهشة، التي تتجلى في انخفاض معدلات النجاح في المشاريع الإنمائية في أغلب الأحيان، فمن شأن إعداد برامج جيدة التصميم وقوية الإدارة أن يساعد سكان الريف على إعادة بناء سبل عيشهم والحيلولة دون انزلاق شرائح كبيرة من السكان في شرك الفقر.

# هايتي: هشاشة تضاعفها الأزمات

عانت هايتي لفترات طويلة من الاضطراب السياسي، والكوارث الطبيعية المتكررة، وعدم المساواة الشديدة في الدخل. ويؤدي ضعف المؤسسات والافتقار إلى البنية الأساسية والعاملين المهرة إلى إضعاف القدرة الإنمائية بصورة حادة. ومع ارتفاع مستويات تآكل التربة وتدهور الأراضي، تبقى هايتي عرضة أيضا لتغير المناخ بصورة بالغة.

وتستورد هايتي نحو 60 في المائة من الغذاء و80 في المائة من الأرز. وحتى قبل الزلزال الذي ضرب البلاد عام 2010، كان نحو 2 مليون من سكان هايتي يكافحون من أجل تأمين ما يكفيهم من الطعام. ويعيش نحو نصف سكان البلاد البالغ عددهم 9 مليون نسمة على أقل من دولار يوميا.

ويقول السيد ماركو كامباني، مدير البرنامج القطري للصندوق في هايتي إن "عامل الخطر يفسر نقص التنمية – وكذا معركة الأمة الدائمة مع الفقر وعدم الاستقرار". مضيفا أن "خفض سمات المخاطر للمواطن العادي في هايتي يساعد على خفض المخاطر على البلد. وتتمثل أفضل الطرق لخفض المخاطر في حماية الموارد الطبيعية، وبناء المدخرات، وتنويع مصادر الدخل، وزيادة التعليم."

ومنذ عام 1978، موّل الصندوق 7 برامج ومشاريع في هايتي بتكلفة إجمالية قدرها 160 مليون دولار أمريكي، بلغت مساهمة الصندوق فيها 90 مليون دولار أمريكي. وقدم الصندوق، بين عامي 2008 و2010، مبلغا بقيمة 10.2 مليون دولار أمريكي لتمويل البذور والأدوات، وهو ما مكّن 240 000 مزارع من أصحاب الحيازات الصغيرة من تحسين أمنهم الغذائي وزيادة دخلهم. ويساعد مجال مهمة الصندوق على تكميل أولويات الحكومة: فتحدد وثيقة استراتيجية النمو والحد من الفقر لهايتي الصادرة في عام 2007 القطاع الزراعي باعتباره الركيزة الأولى للنمو المناصر للفقراء، وتركّز الخطة الزراعية الواردة فيها على إنشاء فرص اقتصادية للسكان الريفيين.

وتستغرق عملية تحسين الصمود في بلد ما زمنا طويلا. إذ تشمل تنمية رأس المال البشري والبنية الأساسية المادية، وتمثل مشاركة المنظمات القاعدية وإشراك المجتمع المحلي عنصرا ضروريا لتحقيق ذلك. ويشتمل البرنامج القطري للصندوق في هايتي، الذي يركز على النساء بصورة خاصة، على ما يلي:

- مساعدة المجتمعات المحلية على صوغ خططها الإنمائية وشبكات الإدارة التشاركية للري
- استحداث تكنولوجيات ومعدات لتحسين الإنتاجية الزراعية، ولا سيما في مجال البنية الأساسية للري والطرق

© الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ دي إف باكي

- دعم إنشاء الحدائق المجتمعية ومشاريع الثروة الحيوانية الصغيرة
- تعزيز الاستفادة من الخدمات المالية عن طريق إنشاء مجموعات محلية للتمويل الصغري.

وكان زلزال عام 2010 ثالث حادث طارئ يلمّ بهايتي في غضون عامين. وفي أعقاب هذا الزلزال، حدد الصندوق ثلاثة تحديات رئيسية، وهي: أولا، ضرورة بذل جهود كبرى لإعادة إرساء سبل العيش وإعادة بناء القدرات اللازمة لإنتاج الغذاء في أشد المناطق تضررا. ثانيا، ضرورة إيجاد حلول ابتكارية لمعالجة قضيتي الأمن الغذائي والتوظيف في المناطق التي لم تتعرض للتدمير المباشر وإن واجهت تدفقا كبيرا من المهاجرين الذين لا يتمتعون بخبرة سابقة في مجال الإنتاج الزراعي. أما التحدي الثالث فتمثل في ضمان التوازن السليم بين الاحتياجات على المدى القريب والتنمية على المدى البعيد.

وبدأت الاستجابة المباشرة من الصندوق بإطلاق برنامج لتخفيف الديون بمبلغ 50 مليون دولار أمريكي. ثم قدمنا بعد ذلك منحة بمبلغ 2.5 مليون دولار أمريكي لأغراض إصلاح نظم الري في مرحلة ما بعد الزلزال، والأمن الغذائي، وإيجاد الوظائف. ومن المنتظر أن يستفيد من برنامج المنح 000 12 أسرة تمثّل 000 60 شخص في إدراتي ويست ونيبس (جنوبي هايتي)، المنطقتين اللتين تضررتا تضررا مباشرا من جراء الزلزال. ومنذ انطلاق البرنامج، جرى إصلاح حوالي 000 66 ميل من نظم الري، وإنتاج ما تزيد قيمته على 000 120 يوم عمل. وفضلا عن ذلك، عُدِّلت برامج العمل السنوية للمشاريع الثلاثة الجارية في البلد بغية تلبية الاحتياجات الجديدة للأسر المستفيدة وتعزيز الإنتاج الزراعي والدخل في بعض أفقر مناطق البلاد.

# السودان: الاضطرابات المدنية والجفاف يقوّضان الصمود

شهد السودان ثلاثة عقود من الاضطرابات المدنية ونوبات الجفاف المتكررة، مما دفع بترتيبه على مؤشر التنمية البشرية لعام 2010 قرب القاع، حيث احتل المرتبة 154 من بين 169 بلدا. فالفقر متجذر، لا سيما بين صغار المزارعين الذين يمارسون الزراعة البعلية. ويعاني الشعب السوداني من عدم مساواة حادة في الحصول على خدمات التعليم، والإصحاح، والمياه النظيفة، والبنية الأساسية، والموارد الطبيعية، وفرص الدخل، والعدل، والحماية السياسية.

© الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ خوزيه كيندون

ويواجه السودان تحديات جمة. فبالإضافة إلى ارتفاع معدل النمو السكاني، أثر ضعف إدارة الموارد الطبيعية تأثيرا سلبيا على النظم الإيكولوجية الهشة، مما أدى إلى تآكل التربة وفقدان خصوبتها وتلف مستجمعات المياه. وثمة تهديد آخر تفرضه آثار تغير المناخ مثل شح المياه. ويؤدي انخفاض الإنتاجية الزراعية وتقلّب أسعار الغذاء إلى إعاقة تحقيق الأمن الغذائي للأسر. ويفتقر المزارعون إلى المعرفة التقنية والاستفادة من الائتمان والوصول إلى قنوات التوزيع والتسويق.

ومع ذلك، فقد تزايد إجمالي الناتج القومي للفرد بما يزيد على ثلاثة أضعاف على مدى العقد الماضي، من 340 دولارا أمريكيا في عام 2000 إلى 1 220 دولارا أمريكيا في 2010. وبلغ الإنفاق الزراعي كنسبة من الميزانية الوطنية الضعف تقريبا، حيث ارتفع من 10 في المائة في 2000 إلى 18 في المائة في 2007 – وهي دلالة مبشرة في بلد تمثل الزراعة فيه السبيل الأساسي لعيش 60 إلى 80 في المائة من سكانه.

وأظهرت المشاريع المدعومة من الصندوق في السودان أن التنمية في الدول المنكوبة بالحروب يمكن أن تنجح. فقد استفادت نحو 500 000 أسرة من هذه المشاريع، منذ عام 1979. واستثمرنا ما إجماليه 257 مليون دولار أمريكي في تمويل 19 برنامجا ومشروعا بلغت قيمتها الإجمالية 604 ملايين دولار أمريكي. وتستند جميع مبادراتنا إلى المجتمع المحلي وتركز على تمكينه من الاعتماد الذاتي، وتعمل على إشراك النساء بصورة نشطة في العملية الإنمائية.

وساعدت البرامج الممولة من الصندوق في زيادة الإنتاج الزراعي وتوفير البنية الأساسية الحرجة مع معاونة المجتمعات على تأكيد حقوقها التقليدية في الموارد وتعزيز التسيير الرشيد على المستوى المحلي. وتشكلت ما يزيد على 700 رابطة مجتمعية، بما في ذلك لجان التنمية القروية، ورابطات مستخدمي المياه، ومجموعات الادخار والائتمان. وحُسن توفر خدمات الإرشاد الزراعي، واستطاعت نحو 30 000 أسرة من الاستفادة من الخدمات الاجتماعية مثل المراكز الصحية والمدارس، وهي مكونات حاسمة لبناء الصمود.

وفي يوليو/تموز 2011، انفصل الإقليم الجنوبي من البلاد مكونا جمهورية جنوب السودان. وسيواصل الصندوق التركيز على معالجة القضايا التي ينبني عليها النزاع والتي تؤدي إلى تفاقم الفقر في كلا البلدين. وسيتضمن حراكنا تقديم الدعم إلى القطاع الزراعي، وإصلاح الإراضي، والتوزيع العادل للموارد، ومشاركة المجتمعات المحلية في عملية صناعة القرار.

© الصندوق الدولي للتنمية الزراعية/ جوزيه كينديو

## جهات الاتصال


**Shyam Khadka**
كبير مديري الحافظة
دائرة إدارة البرامج
المكتب الأمامي
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
رقم الهاتف: 54592388 06 39+
البريد الإلكتروني: s.khadka@ifad.org


## الروابط

**الفقر الريفي في هايتي**
http://www.ruralpovertyportal.org/web/guest/country/home/tags/haiti

**الفقر الريفي في السودان**
http://www.ruralpovertyportal.org/web/guest/country/home/tags/sudan

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية هو مؤسسة مالية دولية ووكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة مكرسة لاستئصال الفقر والجوع في المناطق الريفية من البلدان النامية.


الصندوق الدولي للتنمية الزراعية
Via Paolo di Dono 44, 00142 Rome, Italy
رقم الهاتف: 54591 06 39+
رقم الفاكس: 5043463 06 39+
البريد الإلكتروني: ifad@ifad.org
www.ifad.org, www.ruralpovertyportal.org

سبتمبر/أيلول 2011